الفصل السادس

التطورات المالية

نظرة عامة

تأثر الوضع المالي في الدول العربية بعدة عوامل خلال العام 2017، منها التطورات في أسعار النفط العالمية، والتي شهدت ارتفاعاً بعد عدد من السنوات سارت فيها الأسعار في اتجاه تنازلي، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصيلة الإيرادات المالية في معظم الدول العربية النفطية[1].

وعملت الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط على تنويع موارد الموازنة العامة لتعزيز منعة اقتصاداتها إزاء الصدمات المترتبة على تطورات أسواق النفط العالمية، حيث برز اتجاه لتطوير الأنظمة الضريبية وزيادة الرسوم الحكومية بما يساهم في تقليل الاعتماد على إيرادات النفط في الموازنة العامة.

وكان لعودة التعافي الاقتصادي في عدد من الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، وإن كان بوتيرة بطيئة، والإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها، دور كبير في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية في هذه الدول.

وقامت معظم الدول العربية خلال عام 2017 ببذل جهود حثيثة لاحتواء وإعادة توجيه النفقات العامة بإطار سياساتها وخططها في مجال الإصلاحات المالية الهادفة لتعزيز موقف الموازنات العامة واستدامة الوضع المالي، تضمن ذلك المواصلة في ترشيد النفقات الجارية وتعزيز الإنفاق الرأسمالي وفقاً لأولويات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص لمنظومة البرامج الاجتماعية وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي.

من جهةٍ أخرى، تأثرت الأوضاع المالية بالظروف الداخلية غير المواتية التي شهدتها بعض الدول العربية، وما تبعها من انعكاسات أثرت سلباً على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما ألقى بالضغوط على الموازنات العامة جراء المتطلبات التي طرأت لمقابلة الكُلفة الاقتصادية والمالية المترتبة على هذه الظروف.

على ضوء ما تقدم، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 17.1 في المائة ليصل إلى حوالي 675.2 مليار دولار في عام 2017، ما يمثل حوالي 27.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.3 في المائة ليصل إلى حوالي 826.7 مليار دولار، ما نسبته 33.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

ترتب عن هذه التطورات تحسناً في الوضع المالي الكلي، حيث تراجع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية ليصل إلى حوالي 151.4 مليار دولار في عام 2017، ما نسبته 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 247.6 مليار دولار في عام 2016، ما يمثل 10.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في بعض الدول العربية المقترضة

---

[1] تتضمن الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى العراق والجزائر وليبيا واليمن. وتشمل مجموعة الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، الدول العربية الأخرى.

المتوفر بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنحو 6.1 في المائة ليصل إلى حوالي 658.5 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بحوالي 620.4 مليار دولار في عام 2016.

بذلك ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 116.5 في المائة في عام 2017 مقارنة بحوالي 99.8 في المائة في عام 2016.

الإيرادات العامة والمنح

ارتفع **إجمالي الإيرادات العامة والمنح** للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت 17.1 في المائة ليصل إلى نحو 675.2 مليار دولار في عام 2017 مقابل نحو 577.9 مليار دولار في عام 2016. كذلك ارتفعت نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة من حوالي 24.2 في المائة عام 2016 لتصل إلى حوالي 27.3 في المائة عام 2017، الجدول رقم (1) والملحق (1/6).

الجدول (1)
الإيرادات الحكومية في الدول العربية
(2017 – 2016)

	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير (%)				
	2016	2017*		2016	2017*	2016	2017*
الايرادات البترولية	232.6	292.9	**25.9**	40.3	43.4	9.8	11.9
الايرادات الضريبية	164.9	172.3	4.5	28.6	25.5	6.9	7.0
الايرادات غير الضريبية	95.9	118.9	24.1	16.6	17.6	4.0	4.8
الدخل من الاستثمار **	78.1	87.0	11.3	13.5	12.9	3.3	3.5
إجمالي الايرادات العـــامة	**571.4**	**671.1**	**17.4**	**99.1**	**99.4**	**24.0**	**27.2**
المنح	5.4	4.2	-22.9	0.9	0.6	0.2	0.2
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**576.8**	**675.2**	**17.1**	**100.0**	**100.0**	**24.2**	**27.3**

المصدر: الملاحق (1/6 -4/6 و2/2).
* بيانات فعلية أولية.
** تشمل الإيرادات الرأسمالية والدخل من الاستثمار.

بالنسبة **للعناصر الرئيسية للإيرادات العامة**، فقد شهدت جميعها ارتفاعاً بين عامي 2016 و2017، حيث سجلت الإيرادات البترولية[2] للدول العربية كمجموعة ارتفاعاً ملحوظاً بنسبة بلغت 25.9 في المائة لتصل إلى حوالي 292.9 مليار دولار في عام 2017 مقارنة بحوالي 232.6 مليار دولار في عام 2016. كما سجلت الإيرادات الضريبية ارتفاعاً بنسبة 4.5 في المائة لتصل إلى نحو 172.3 مليار دولار في عام 2017 مقارنة بنحو 164.9 مليار دولار في عام 2016. كذلك ارتفعت الإيرادات غير الضريبية بنسبة بلغت 24.1 في المائة لتصل إلى حوالي 118.9 مليار دولار في عام 2017 مقارنة بحوالي 95.9 مليار دولار في عام 2016. بالنسبة للدخل من الاستثمار، فقد ارتفع بنسبة 11.3 في المائة، من حوالي 78.1 مليار دولار في عام 2016 إلى حوالي 87.0 مليار دولار في عام 2017.

[2] تتضمن الإيرادات البترولية إيرادات النفط والغاز الطبيعي.

على ضوء هذه التطورات، ارتفعت نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح لتصل إلى حوالي 43.4 في المائة في عام 2017 مقارنة بحوالي 40.3 في المائة في عام 2016. كما ارتفعت مساهمة الإيرادات غير الضريبية لتصل إلى حوالي 17.6 في المائة في عام 2017 مقارنة بحوالي 16.6 في المائة في عام 2016. في المقابل، انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من حوالي 28.6 في المائة إلى حوالي 25.5 في المائة، ونسبة مساهمة الدخل من الاستثمار من حوالي 13.5 في المائة إلى حوالي 12.9 في المائة بين العامين المذكورين، الشكل (1) والملاحق (2/6) و(3/6) و(4/6).

الشكل (1): نمو عناصر الإيرادات العامة (2015 –2017)

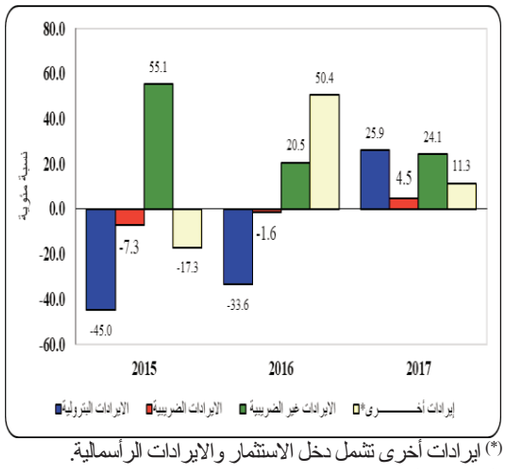

(*) إيرادات أخرى تشمل دخل الاستثمار والايرادات الرأسمالية.
المصدر: الملاحق (1/6) – (4/6).

فيما يتعلق بنسب مساهمة عناصر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ارتفعت الإيرادات البترولية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة لتصل إلى حوالي 11.9 في المائة في عام 2017 مقارنة بنسبة بلغت 9.8 في المائة في عام 2016. كما ارتفعت نسبة الإيرادات الضريبية ولو بصورة طفيفة لتصل إلى حوالي 7.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 مقارنة بحوالي 6.9 في المائة في عام 2016. وبلغت نسبة الإيرادات غير الضريبية 4.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 مقارنة بنسبة 4.0 في المائة في عام 2016. أما الدخل من الاستثمار، فقد ارتفعت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 3.5 في المائة في عام 2017 مقارنة بحوالي 3.3 في المائة في عام 2016.

بالنسبة **للمنح الخارجية**، فقد تراجعت بنسبة 22.9 في المائة لتسجل حوالي 4.2 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بحوالي 5.4 مليار دولار في عام 2016. وبلغت نسبة مساهمة المنح في إجمالي الإيرادات حوالي 0.6 في المائة في عام 2017، بينما بلغت نسبتها حوالي 0.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام المذكور، وهي ذات النسب المسجلة لعام 2016 [3].

بالنسبة **لتطورات الإيرادات العامة والمنح للدول العربية فُرادى**[4]، شهدت الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط تحسناً في موارد الموازنة العامة، حيث ارتفعت حصيلة الإيرادات العامة مقومة بالدولار خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016 في جميع هذه الدول (باستثناء الكويت واليمن). يعود ذلك بدرجة أساسية إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال عام 2017، كما يعود أيضاً إلى جهود عدد من هذه الدول في تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال زيادة مساهمة الإيرادات الضريبية والرسوم على الخدمات الحكومية في الإيرادات العامة.

ففي ليبيا، بلغت نسبة الزيادة في الإيرادات العامة حوالي 150 في المائة، ما يُعزى بدرجة رئيسية لزيادة الإيرادات النفطية بسبب الزيادة الكبيرة

(3) تشمل الدول العربية التي حصلت على منح في عام 2017، الأردن (حوالي 24.4 في المائة من إجمالي المنح)، مصر (24.3 في المائة)، المغرب (24.2 في المائة)، فلسطين (17.6 في المائة)، السودان (6.2 في المائة)، جيبوتي (1.9 في المائة)، موريتانيا (1.2 في المائة)، والقُمر (0.1 في المائة).

(4) السنـة الماليـة في قطر والكـويت تبدأ في الأول من أبريل/ نيسان، وفي مصر تبدأ في الأول من يوليو/ تموز.

في الإنتاج النفطي خلال عام 2017 بنسبة 185.5 في المائة. كذلك ارتفعت الإيرادات العامة في العراق والسعودية وقطر بنسب بلغت حوالي 44.5 في المائة، و33.9 في المائة، و29.6 في المائة، على التوالي، خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016. كما بلغت نسبة الزيادة في الإيرادات العامة حوالي 19.7 في المائة في الجزائر، بينما سجلت حوالي 14.3 في المائة في عُمان. أما في البحرين والإمارات، فقد بلغت نسبة الزيادة 17.7 في المائة و6.9 في المائة، على التوالي.

في المقابل، تراجعت الإيرادات العامة في الكويت بنسبة بلغت حوالي 4.4 في المائة، ذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية مع تسجيل الموازنة لزيادة في الإيرادات الضريبية، وانخفضت في اليمن بنسبة كبيرة بلغت 60.2 في المائة بما يعكس الظروف الداخلية التي تشهدها، الشكل (2)، والملحق (1/6).

الشكل (2): نمو الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية (2017-2016)

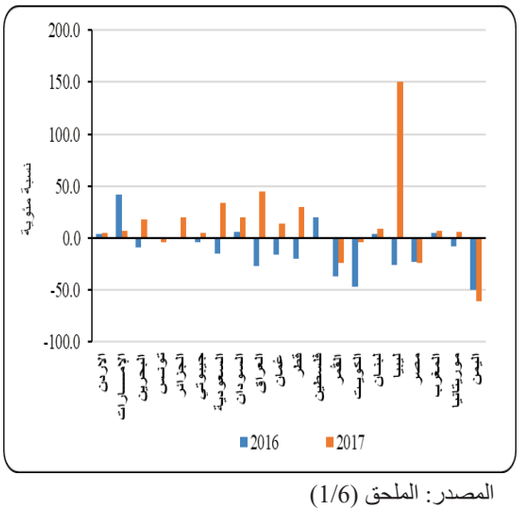

المصدر: الملحق (1/6)

فيما يتعلق بالدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، فقد سجلت تطورات متباينة بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة والمنح مقومة بالدولار، خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

فقد شهد عددٌ من هذه الدول ارتفاعاً في إجمالي الإيرادات العامة والمنح، تمثلت في السودان ولبنان والمغرب وموريتانيا وجيبوتي والأردن، حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 19.9 في المائة في السودان، بينما تراوحت النسبة بين 4-9 في المائة في كلٍ من لبنان والمغرب وموريتانيا وجيبوتي والأردن.

تعود زيادة الإيرادات في السودان إلى زيادة الإيرادات الضريبية وكذلك زيادة الإيرادات غير الضريبية، بينما شهدت الموازنة العامة تراجعاً في موارد المنح الخارجية، خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016. في لبنان، تعود الزيادة في الإيرادات إلى نمو الإيرادات الضريبية، مع تراجع حصيلة الإيرادات غير الضريبية والمنح، بين العامين المذكورين. في المغرب، ساهمت زيادة الإيرادات الضريبية والمنح في زيادة حصيلة الإيرادات، في وقتٍ تراجعت فيه حصيلة الإيرادات غير الضريبية. في موريتانيا، تُعزى زيادة الإيرادات إلى التطورات الإيجابية في حصيلة الإيرادات الضريبية، مع تسجيل الإيرادات غير الضريبية والمنح لتراجعٍ بين العامين المنوه عنهما. أما في جيبوتي، فقد ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، مما أدى إلى زيادة الإيرادات، رغم تراجع موارد المنح الخارجية بين العامين المذكورين.

بالمقابل، تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في عدد من الدول العربية غير النفطية خلال عام 2017، تمثلت في مصر والقُمر وتونس وفلسطين.

فقد انخفض إجمالي الإيرادات العامة والمنح في مصر بحوالي 24 في المائة، بسبب تراجع الإيرادات الضريبية وغير الضريبية، رغم ارتفاع حصيلة المنح الخارجية. جديرٌ بالذكر، أن إجمالي الإيرادات العامة والمنح في مصر (مقوماً بالعملة المحلية) قد سجّل ارتفاعاً خلال عام 2017 في ظل زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، بينما تراجعت قيمته مقوماً بالدولار، كما تم الإشارة إليه أعلاه، بما يعكس آثر تحرير سعر صرف الجنيه المصري خلال العام المالي 2017/2016 (باعتبار أنّ التطورات المالية

المتضمنة في هذا الفصل مُقوّمة بالدولار الأمريكي).

وتراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في القُمر بحوالي 24.1 في المائة، بسبب تراجع جميع بنود الإيرادات متضمنة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والمنح. كما تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في تونس بحوالي 4.1 في المائة، بسبب تراجع حصيلة الإيرادات الضريبية والمنح الخارجية، مع تسجيل الإيرادات غير الضريبية لزيادة خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016. أيضا تراجع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في فلسطين بنسبة بلغت حوالي 1.2 في المائة، بسبب انخفاض الإيرادات غير الضريبية والمنح، في ظل نمو محدود لحصيلة الإيرادات الضريبية، بين عامي 2016 و2017.

الإيرادات البترولية

تأثرت حصيلة الإيرادات البترولية في الدول العربية خلال عام 2017 بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي شهدت ارتفاعاً بعد عدد من السنوات سارت فيها الأسعار في اتجاه تنازلي، حيث ارتفع المتوسط السنوي لسعر سلة خامات أوبك بحوالي 29 في المائة ليسجل 52.5 دولار للبرميل في عام 2017 مقارنة بمتوسط بلغ 40.7 دولار للبرميل في عام 2016، مما أدى إلى زيادة قيمة صادرات النفط الخام للدول العربية بحوالي 29.6 في المائة بين العامين المذكورين[5].

ترتب عن ذلك زيادة في حصيلة الإيرادات البترولية للدول العربية مجتمعة بنسبة بلغت حوالي 25.9 في المائة لتصل لحوالي 292.9 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بحوالي 232.6 مليار دولار في عام 2016، كما تم الإشارة إليه آنفاً.

بالنسبة للدول العربية فُرادى، ارتفعت الإيرادات البترولية في كل الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط باستثناء الكويت، خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

سجلت ليبيا زيادة في الإيرادات البترولية بنسبة بلغت 185.5 في المائة على ضوء ارتفاع إنتاجها النفطي بنسبة بلغت حوالي 106.0 في المائة (من 390 ألف برميل في اليوم إلى 803 ألف برميل في اليوم)، كذلك تُعزى الزيادة في الإيرادات النفطية إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية المشار إليها أعلاه.

في العراق، بلغت نسبة الزيادة في الإيرادات البترولية 43.5 في المائة، مدفوعة بزيادة الأسعار والإنتاج النفطي الذي ارتفع بحوالي 7.4 في المائة. أما في السعودية، وقطر، والجزائر، وعُمان، والإمارات، فقد ارتفعت الإيرادات البترولية بنسب بلغت 31.9 في المائة، و29.7 في المائة، و29 في المائة، و12.7 في المائة، و6.8 في المائة، على التوالي، على الرغم من أن هذه الدول شهدت تراجعاً في الإنتاج النفطي تراوح بين 3 و8 في المائة خلال العام 2017 في ظل الالتزام باتفاق خفض كميات انتاج النفط لدول أوبك.

شهدت البحرين زيادة في الإيرادات البترولية بنسبة بلغت 15.0 في المائة، ذلك بسبب تأثير زيادة أسعار النفط.

بالمقابل، تراجعت الإيرادات البترولية في الكويت بحوالي 3.7 في المائة، على ضوء انخفاض الإنتاج النفطي بحوالي 8.4 في المائة.

ارتفعت الإيرادات البترولية في عدد من الدول العربية الأخرى المصدرة للنفط، حيث بلغت نسبة الزيادة حوالي 54.1 في المائة في تونس وحوالي 42.9 في المائة في السودان، رغم تراجع الإنتاج النفطي في هاتين الدولتين خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

[5] يتناول الفصل الخامس بالتفصيل التطورات في مجال النفط والطاقة.

من جهة أخرى، سجلت مصر واليمن انخفاضاً في حصيلة الإيرادات البترولية بنسب بلغت 56.9 في المائة لمصر، و21 في المائة لليمن، بين العامين المذكورين.

تمثل الإيرادات البترولية مصدراً هاماً للإيرادات العامة في الدول العربية كمجموعة، رغم تراجع أهميتها خلال الأعوام الماضية، حيث بلغت نسبة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح حوالي 43.4 في المائة خلال عام 2017، مقارنة بحوالي 40.3 في المائة في عام 2016. تجاوزت مساهمة الإيرادات البترولية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح نسبة 70 في المائة في الكويت والبحرين وليبيا، وتراوحت بين 60 و70 في المائة في عُمان والعراق والسعودية، بينما بلغت النسبة 36.2 في المائة و28.6 في المائة و21.5 في المائة في الجزائر وقطر والإمارات على التوالي.

شكلت الإيرادات البترولية نسبة ضئيلة من اجمالي الإيرادات العامة والمنح في كلٍ من اليمن والسودان وتونس ومصر، حيث بلغت هذه النسبة 10.0 في المائة في اليمن، وحوالي 6.0 في المائة في السودان، وحوالي 2.5 في المائة في تونس، بينما بلغت النسبة حوالي 0.9 في المائة في مصر.

الإيرادات الضريبية

شهد عام 2017 ارتفاعاً في حصيلة الإيرادات الضريبية للدول العربية كمجموعة، حيث بلغت حصيلة الضرائب حوالي 172.3 مليار دولار خلال العام المذكور، مقارنة بحوالي 164.9 مليار دولار في عام 2016، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 4.5 في المائة. إلا أن نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الموارد الحكومية قد انخفضت من 28.6 في المائة إلى 25.5 في المائة. كما أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي ظلت كما هي، عند مستوى يتراوح حول 7 في المائة، بين عامي 2016 و2017.

بالنسبة لتطورات البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية خلال عام 2017، فقد ارتفعت حصيلة الضرائب على الإنتاج والاستهلاك بنسبة 12.3 في المائة لتصل إلى حوالي 64 مليار دولار في عام 2017 مقارنة بحوالي 57 مليار دولار في عام 2016، مما أدى إلى زيادة مساهمتها في إجمالي الإيرادات الضريبية لتصل إلى حوالي 37.1 في المائة في عام 2017 مقارنة بحوالي 34.6 في المائة في عام 2016.

في المقابل، انخفضت حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة بلغت 0.8 في المائة لتصل إلى نحو 50.5 مليار دولار خلال عام 2017 مقارنة بحوالي 50.9 مليار دولار في عام 2016. بذلك تراجعت مساهمة ضرائب الدخل والأرباح في إجمالي الحصيلة الضريبية لتمثل حوالي 29.3 في المائة من إجمالي الإيرادات الضريبية في عام 2017، مقارنة بحوالي 31 في المائة في عام 2016.

أيضاً تراجعت حصيلة الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية بنسبة 8.3 في المائة، من حوالي 26.1 مليار دولار في عام 2016 إلى حوالي 23.9 مليار دولار في عام 2017، لتمثل ما نسبته 13.9 في المائة من الإيرادات الضريبية في عام 2017، مقارنة بنسبة بلغت حوالي 15.8 في المائة في عام 2016، الجدول (2) والملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

بالنسبة للدول العربية فُرادى، ارتفعت الإيرادات الضريبية في معظم الدول العربية خلال عام 2017، ما يعكس بدرجة كبيرة جهود تنفيذ الإصلاحات المالية والضريبية في الدول العربية غير النفطية، إلى جانب الاهتمام الذي توليه الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط بشكلٍ خاص لتنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن إيرادات النفط.

فقد ارتفعت إيرادات الضرائب خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، بنسبة بلغت 21.8 في المائة

في السودان بينما بلغت النسبة حوالي 16.8 في المائة في لبنان و11.1 في المائة في موريتانيا. أيضاً ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسب تراوحت بين 3.3 و8 في المائة في كلٍ من المغرب، فلسطين، الأردن، وجيبوتي.

بالمقابل، تراجعت الإيرادات الضريبية في اليمن والقُمر وتونس بنسب بلغت 60.2 في المائة، 9.9 في المائة، و8.5 في المائة، على التوالي. كما تراجعت الإيرادات الضريبية (المُقومة بالدولار) في مصر بحوالي 25.7 في المائة بين عامي 2016 و2017.

الجدول (2)
البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية
(2013 – 2017)

(مليار دولار)

	2013	2014	2015	2016	2017*	"نسبة التغير (%)
الإيرادات الضريبية وهي:	177.6	180.7	167.5	164.9	172.3	4.5
الضرائب على الدخل والأرباح	64.4	60.8	52.1	50.9	50.5	-0.8
الضرائب على الإنتاج والاستهلاك	59.4	59.3	60.4	57.0	64.0	12.3
الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية	27.0	26.6	25.3	26.1	23.9	-8.3
ضرائب ورسوم أخـــرى	33.7	34.0	29.7	30.8	33.8	9.6

(*) بيانات فعلية أولية.
المصدر: الملاحق (3/6) و(4/6) و(5/6).

بالنسبة للدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط، ارتفعت الإيرادات الضريبية في كل هذه الدول بنسب متباينة، حيث بلغ معدل نموها 61.5 في المائة في العراق و29.8 في المائة في قطر، و28.1 في المائة في ليبيا. كذلك ارتفعت في الكويت وعُمان والسعودية بنسب تراوحت بين 14.5-19 في المائة. بينما سجلت الإمارات والبحرين والجزائر معدلات نمو تراوحت بين 7 و10 في المائة، بين عامي 2016 و2017.

تعكس التطورات المالية في جانب الإيرادات، استمرار الدول العربية خلال العام 2017 في تنفيذ الإصلاحات الضريبية والمالية وتعميقها وتوسيع نطاقها بما يعزز الوضع المالي ويدعم الاستقرار الاقتصادي.

تضمنت اتجاهات الإصلاح في جانب الإيرادات توسيع القاعدة الضريبية، ورفع كفاءة التحصيل الضريبي، ومراجعة النسب الضريبية، ومعالجة المتأخرات والاعفاءات الضريبية، وادماج القطاع غير الرسمي في المنظومة الضريبية، ومحاربة التهرب الضريبي، واصلاح الإدارة الضريبية بتسهيل الإجراءات وتبسيطها ومكننتها، إلى جانب تعزيز أسس العدالة الضريبية.

وعملت الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط بشكلٍ خاص على تنويع موارد الموازنة العامة لتعزيز منعة اقتصاداتها إزاء الصدمات المترتبة على تطورات أسواق النفط العالمية، من خلال تطوير الأنظمة الضريبية وزيادة الرسوم الحكومية بما يساهم في تقليل الاعتماد على إيرادات النفط في الموازنة العامة. في هذا الصدد، بدأت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في تطبيق الاتفاقية الإطارية لضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية في إطار جهودها لتنويع مصادر الدخل الحكومي وتعزيز الوضع المالي والاستدامة المالية.

في إطار جهود الدول العربية لتعزيز الإيرادات الضريبية، ارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية بنسبة كبيرة في **السودان** على ضوء تنفيذ عدد من الإجراءات لزيادة الإيرادات، حيث تم رفع الـرسوم عـلى العـقـارات والـوقود والتبغ،

وتوسيع المظلة الضريبية بإضافة الأنشطة غير الخاضعة للضريبة، وزيادة ضريبة القيمة المضافة على الاتصالات من 30 في المائة إلى 35 في المائة، والاستمرار في تطبيق زيادة الرسوم الجمركية على واردات بعض السلع الكمالية، والعمل على تحديد الإعفاءات الضريبية والجمركية وتصنيفها تمهيداً لتقليصها وترشيدها بما يدعم حصيلة الإيرادات ويقلل من تشوهات الأسواق بسبب الامتيازات الممنوحة وضعف التنافسية، إلى جانب مواصلة العمل على حوسبة الأنظمة الضريبية من خلال تطبيق نظام التحصيل الإلكتروني والرقم الضريبي الموحد ونظام التقدير الذاتي.

وتضمنت الإجراءات الرامية لزيادة الحصيلة الضريبية في **لبنان** رفع معدل الضريبة على القيمة المضافة من 10 في المائة إلى 11 في المائة، ورفع معدل الضريبة على فوائد الودائع من 5 في المائة إلى 7 في المائة، ورفع الضريبة على أرباح شركات الأموال من 15 في المائة إلى 17 في المائة، وتطبيق ضريبة على الأرباح العقارية بمعدل 15 في المائة، ورفع الضريبة على دخل الأفراد للشريحة العليا ليصل إلى 25 في المائة مع تطبيق ضريبة موحّدة على المداخيل، هذا إلى جانب إدراج ضريبة استثنائية بمعدل 30 في المائة ولمرة واحدة فقط، على المداخيل الإضافية التي حققتها المصارف وكبار المودعين جراء العمليات المالية التي نفذها مصرف لبنان على القطاع المصرفي في إطار مبادرة الهندسة المالية.

أيضاً شملت إجراءات زيادة حصيلة الإيرادات في لبنان رفع الرسوم على عدد من الخدمات الحكومية وتطبيق رسوم جديدة على بعض الخدمات، حيث تم في هذا الصدد زيادة رسم الطابع المالي على السجل العدلي والفواتير والايصالات التجارية وفواتير الهاتف، وفرض رسوم خروج على المسافرين بطريق البر والجو، وفرض رسم استهلاك على المازوت بمعدل 4 في المائة، وفرض رسم مقطوع على السلع المستوردة من الخارج، وفرض رسم على عقود البيع العقارية بنسبة 2 في المائة، إضافةً إلى فرض نسبة 1.5 في المائة من القيمة التقديرية فيما يتعلق برخص بناء أو اعادة بناء أو إضافة بناء في جميع المناطق.

وارتفعت حصيلة الإيرادات الضريبية في **العراق** على ضوء الاستمرار في فرض ضريبة المبيعات بواقع 20 في المائة على كروت الهاتف النقال وشبكات الإنترنت، وفرض ضريبة المطار بمبلغ مقطوع بلغ 25 ألف دينار للتذكرة الواحدة في جميع المطارات، وزيادة معدل الضريبة العقارية من 10 في المائة إلى 15 في المائة، وفرض ضريبة المبيعات على عدد من البضائع المستوردة تضمنت السيارات بأنواعها بمعدل ضريبة 5 في المائة والتبغ بمعدل 100 في المائة، وتفعيل تحصيل أجور خدمات الكهرباء والهاتف والماء والصرف الصحي، إلى جانب استمرار الوزارات والمحافظات في فرض رسوم أو أجور خدمات جديدة وتعديل الرسوم والأجور الحالية باستثناء السيادية.

وفي **السعودية**، وفي ضوء التقديرات المتوقعة لبعض المبادرات المخطط لها بإطار برنامج تحقيق التوازن المالي (2017-2020)، تم مراجعة الجدول الزمني للبرنامج وتعديله بتمديد فترة تنفيذ بعض الإصلاحات لتحقيق التوازن المالي بحلول عام 2023 بدلاً من 2020. وقد تركّز برنامج تحقيق التوازن المالي على عدد من المحاور تمثلت في تنمية الإيرادات الحكومية، ورفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي، وتصحيح أسعار الطاقة والمياه، وإعادة توجيه الدعم للمستحقين، وتنمية القطاع الخاص. فيما يتعلق بمحور زيادة الإيرادات المالية، فتضمن المحور العمل على زيادة الإيرادات الحكومية غير النفطية من خلال ثلاث مبادرات رئيسية، تمثلت في 1. تطبيق الضريبة الانتقائية على بعض السلع كالمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة والتبغ ومشتقاته خلال النصف الثاني من العام 2017، و2. تطبيق ضريبة القيمة المضافة بواقع 5 في المائة على بعض السلع والخدمات حيث بدأ التطبيق الفعلي للضريبة من بداية شهر يناير 2018، و3. تطبيق مقابل مالي شهري على العمالة الوافدة والمرافقين لها ذلك ابتداءً من شهر يوليو 2017.

وقامت **عُمان** خلال عام 2017 بتطبيق الضريبة الانتقائية على بعض السلع كالتبغ والمشروبات الغازية ومشروبات الطاقة، وتعديل رسوم إصدار تراخيص استقدام العمالة، وتعديل بعض الرسوم الخدمية، والحد من الإعفاءات الضريبية للشركات والمؤسسات، وتعديل الضوابط المُطبّقة على الإعفاءات من الضريبة الجمركية، ورفع كفاءة تحصيل الضرائب وتفعيل الرقابة والمتابعة، وتطبيق التعرفة المُعدّلة لكبار مستهلكي الكهرباء للاستخدامات التجارية والصناعية والحكومية، وتعديل ضوابط تخصيص الأراضي التجارية والسياحية والصناعية والزراعية، وتطبيق الرسوم الخدمية المُوحّدة للخدمات البلدية، إضافةً إلى تعديل الرسوم لبعض الخدمات المُقدمة من الوزارات والوحدات الحكومية بما يعكس تكلفة ومستوى الخدمات المقدمة.

أما في **الجزائر**، فقد شهد عام 2017 زيادة في معدل الضريبة على القيمة المضافة من 17 في المائة إلى 19 في المائة. كذلك تم فرض ضرائب جديدة ورفع الرسوم على العقارات والوقود والتبغ واستحداث رسم على الأجهزة الكهربائية المرتفعة من حيث استهلاك الطاقة، حيث تم فرض رسوم جديدة تتمثل في رسم على مبيعات السيارات القديمة وإيجارات المساكن والمحلات، وفرض ضرائب على الخدمات المحصلة من شركات غير مقيمة، وفرض ضريبة 10 في المائة على الإشهار للمنتجات الأجنبية، إضافة إلى رسم المغادرة والدخول من وإلى البلاد، ورفع أسعار الوقود (البنزين والمازوت).

تُشكّل الإيرادات الضريبية مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، إذ تجاوزت مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة، نسبة 80 في المائة في تونس والمغرب والسودان خلال عام 2017. أيضاً ساهمت بنسب تراوحت بين 60 و80 في المائة من إجمالي الإيرادات العامة في كلٍ من القُمر، لبنان، فلسطين، مصر، موريتانيا، والأردن.

تقّل نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، إلّا أن هذه النسبة تتجه إلى الارتفاع. فقد بلغت مساهمة الإيرادات الضريبية في اجمالي الإيرادات العامة نحو 45.4 في المائة في الجزائر في عام 2017. كما بلغت النسبة 21.9 في المائة، 15.4 في المائة، و14 في المائة في كلٍ من قطر، وعُمان، والسعودية، على التوالي. تقتصر الضرائب في الدول العربية النفطية إلى حد كبير على الضرائب على التجارة الخارجية وأرباح الشركات الأجنبية العاملة في القطاع النفطي والقطاع المصرفي، حيث لا تُفرض حالياً ضريبة الدخل الشخصي وأرباح الشركات خارج نطاق القطاعين النفطي والمصرفي في عدد من هذه الدول، وبدأ عددٌ منها في تطبيق ضريبة القيمة المضافة منذ بداية عام 2018 (الإمارات، السعودية). تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن بعض الدول المصدرة للنفط والغاز الطبيعي تقوم بإدراج الضرائب على أرباح الشركات الأجنبية العاملة في مجال النفط والغاز الطبيعي ضمن الإيرادات البترولية مما يجعل مستوى الإيرادات الضريبية يبدو منخفضاً في موازناتها العامة.

بالنسبة **لهيكل الإيرادات الضريبية في الدول العربية** خلال عام 2017، فيُظهر تبايناً واضحاً من حيث مصادر الإيرادات الضريبية وتركّزها، ما يعكس اختلاف طبيعة الأنشطة الاقتصادية والأنظمة الضريبية بين هذه الدول.

فهناك دول عربية تعتمد على ضرائب الدخل والأرباح كمصدر رئيسي للإيرادات الضريبية، مثل قطر وليبيا والعراق، حيث بلغت نسبة مساهمة ضرائب الدخل والأرباح من إجمالي الحصيلة الضريبية 97.3 في المائة، 83.7 في المائة، و71.2 في المائة، على التوالي. في السودان والأردن، تُشكل الضرائب على السلع والخدمات نسبة مرتفعة من إجمالي الإيرادات الضريبية (حوالي 76.5 في المائة و67.8 في المائة للدولتين على التوالي). أما في فلسطين والكويت، فتُمثل الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية المصدر الرئيسي للإيرادات الضريبية، بنسب مساهمة تبلغ حوالي 80.3 في المائة و59 في المائة، على التوالي. من جانبٍ آخر، يتسم الهيكل الضريبي في عدد من الدول العربية مثل المغرب وتونس ولبنان، بالتنوع من

حيث توزيع حصيلة الإيرادات الضريبية على المصادر الرئيسية للضرائب وعدم تركزها في مصدر واحد، الملحق (5/6).

الإنفـاق العـام

ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة محدودة بلغت حوالي 0.3 في المائة ليصل إلى حوالي 826.7 مليار دولار في عام 2017 مقارنة بحوالي 824.4 مليار دولار في عام 2016. وتراجعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى حوالي 33.4 في المائة في عام 2017 مقارنة بحوالي 34.6 في المائة في عام 2016. حيث سجل الإنفاق الجاري ارتفاعاً محدوداً بنسبة لم تتجاوز 1.5 في المائة ليصل إلى حوالي 669.9 مليار دولار في عام 2017 مقارنة بحوالي 659.7 مليار دولار في عام 2016. وارتفعت نسبة الإنفاق الجاري من إجمالي الإنفاق العام لتصل إلى حوالي 81.0 في المائة في عام 2017 مقارنة بنسبة 80.0 في المائة في عام 2016. وبلغت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 27.1 في المائة في عام 2017 مقارنة بنسبة بلغت حوالي 27.7 في المائة في عام 2016. أما الإنفاق الرأسمالي، فقد انخفض بنسبة 4.6 في المائة ليصل إلى نحو 157.1 مليار دولار في عام 2017، ما يمثل نحو 19.0 في المائة من اجمالي الإنفاق العام خلال العام المذكور، مقارنة بحوالي 164.6 مليار دولار في عام 2016، ما يمثل 20.0 في المائة من اجمالي الانفاق العام. وتراجعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 6.9 في المائة في عام 2016 إلى حوالي 6.4 في المائة في عام 2017، الجدول (3) والملاحق (6/6) و(7/6) و(8/6).

الجدول (3)
الانفاق العام في الدول العربية
(2017 – 2016)

(%)

	الانفاق العام			هيكل الإنفاق العام		النسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير 2017				
	2016*	2017*		2016	2017*	2016	2017*
الإنفاق الجاري	659.7	669.9	1.5	80.0	81.0	27.7	27.1
الإنفاق الرأسمالي	164.6	157.1	4.6-	20.0	19.0	6.9	6.4
إجمالي الإنفاق العام	**824.4**	**827.0**	0.3	**100.0**	**100.0**	**34.6**	**33.4**
صافي الإقراض الحكومي **	0.03	-0.37	---	0.0	0.0	0.0	0.0
الإنفـاق العـام وصافي الاقراض الحكومي (1)	**824.4**	**826.7**	**0.3**	**100.0**	**100.0**	**34.6**	**33.4**

(*) بيانات فعلية أولية.
(**) يمثل الاقراض الحكومي ناقصاً السداد.
(1) يشمل إجمالي الانفاق العام الجاري والرأسمالي بالإضافة إلى صافي الإقراض الحكومي.
المصدر: الملاحق (6/6)، (7/6)، (8/6)، و(2/2).

بالنسبة للإنفاق العام في الدول العربية فُرادى، فتعكس تطوراته خلال عام 2017 جهود هذه الدول لاحتواء وإعادة توجيه النفقات العامة في إطار سياساتها وخططها في مجال الإصلاحات المالية الهادفة لتعزيز موقف الموازنات الحكومية واستدامة الوضع المالي في المديين المتوسط والبعيد، حيث سجلت معظم الدول العربية انخفاضاً في مستوى الإنفاق العام، أو نمواً محدوداً فيه، خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

فقد انخفض إجمالي الإنفاق العام بنسب بلغت حوالي 28.5 في المائة، و26.2 في المائة، و23.5 في المائة في كلٍ من مصر وجيبوتي واليمن على التوالي، وبلغت نسبة الانخفاض 15.4 في المائة في القُمر و0.1 في المائة في البحرين، بينما تراوحت نسبة الانخفاض بين 3.8 و9.4 في المائة في كلٍ من عُمان ولبنان والجزائر والكويت. وسجل اجمالي الانفاق العام نمواً بنسب تراوحت ما بين 4.1 في المائة و4.8 في المائة في كل من موريتانيا والمغرب وليبيا، بينما سجل نمواً بنسب أعلى في السودان (18.9 في المائة) والسعودية (11.5 في المائة)، الشكل (3) والملحق (6/6).

شكل (3): معدل نمو الإنفاق العام في الدول العربية (2016 –2017)

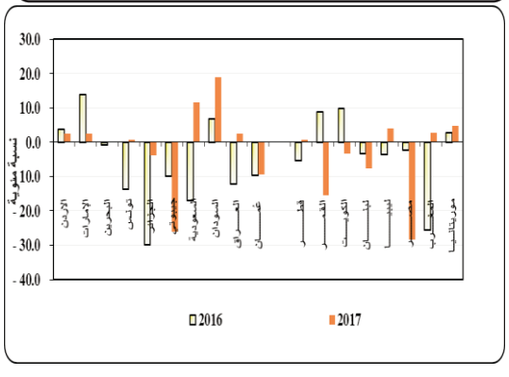

المصدر: الملحق (6/6).

الإنفاق الجاري

ارتفع الإنفاق الجاري بنسبة 1.5 في المائة على مستوى الدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016. بالنسبة للدول التي تراجع فيها الإنفاق الجاري، فقد انخفض بنسب تراوحت بين 21.7-30.1 في المائة في مصر واليمن والقُمر، في عام 2017 مقارنة بعام 2016. كذلك تراجع بنسب تراوحت بين 1.2 و9.6 في المائة في عُمان ولبنان والجزائر. بينما ارتفع بنسب تراوحت بين 0.2 و9.3 في المائة في كلٍ من ليبيا والسعودية والعراق وموريتانيا والأردن والإمارات وجيبوتي والمغرب وتونس وفلسطين وقطر والبحرين. وبلغت نسبة الزيادة في الإنفاق الجاري 27.1 في المائة في الكويت و24.4 في المائة في السودان، بين العامين المذكورين.

تضمنت جهود الدول العربية لاحتواء النفقات الجارية، أو تقليصها، عدة إجراءات لتخفيض الصرف على بنود الدعم، واحتواء فاتورة الأجور والمرتبات، وترشيد نفقات شراء السلع والخدمات، والاستفادة من الوفورات المالية المتحققة لتعزيز الاستثمار الحكومي الذي يحفز أنشطة القطاع الخاص ويدعم النمو ويوفّر الوظائف، هذا إلى جانب تعزيز النفقات الاجتماعية الموجهة لحماية الشرائح المجتمعية المستحقة. أيضاً تعكس تطورات الإنفاق الجاري قيود الموازنة المترتبة على ضعف الموارد المالية، خصوصاً الإيرادات البترولية، كذلك الظروف التي شهدها عدد من الدول العربية وما ترتب عنها من صعوبات لتقديم الخدمات العامة ودفع أجور ورواتب موظفي الدولة.

في هذا الإطار، شملت جهود ضبط الإنفاق الجاري في **مصر** السيطرة على فاتورة الأجور والتي ارتفعت بأكثر من الضعف خلال الفترة 2011/2010-2016/2015[6] لتمثل ما يفوق نسبة 25 في المائة من إجمالي الإنفاق العام خلال العام المالي 2016/2015، في ضوء الالتزامات بتطبيق سياسة الحد الأدنى للأجور بالإضافة إلى تكلفة الاستجابة للمطالب الفئوية خلال السنوات الماضية. وتضمنت خطة السيطرة على مصروفات الأجور خلال العام المالي 2017/2016 احتواء معدل نمو فاتورة الأجور بما لا يتجاوز نسبة 7.6 في المائة خلال

[6] وزارة المالية، مصر، (2016). "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016/2015".

العام المنوه عنه من خلال وقف التعيينات وضبطها، وتعزيز العدالة والشفافية في منظومة التوظيف الحكومي، وضم بعض المكافآت والبدلات والمزايا النقدية لمجموعة الوظائف الدائمة. كذلك استمرت مصر في تنفيذ خطة ترشيد دعم الكهرباء وإجراء إصلاحات في قطاع الكهرباء شملت فتح المجال للقطاع الخاص للمشاركة في انتاج الكهرباء، وطرح تعرفة لشراء فائض الكهرباء المنتجة من القطاع الخاص باستخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح، وتطبيق إجراءات لترشيد الاستهلاك تشمل تطبيق نظام جديد لإنارة الشوارع. هذا بالإضافة إلى مواصلة جهود تحرير أسعار المواد البترولية واستكمال تنفيذ خطة ترشيد دعم المواد البترولية على المدى المتوسط شاملةً تطبيق المنظومة الجديدة للبطاقات الذكية في توزيع المنتجات البترولية المدعمة بهدف تحقيق استهداف أفضل لمستحقي الدعم.

كذلك واصل **الأردن** سياسة ضبط التعيينات مع الأخذ بالاعتبار مشروع المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية لدى الوزارات والدوائر الحكومية، مع ضبط الدعم وتعزيز آليات الرقابة من أجل إيصال الدعم إلى مستحقيه، وضبط وترشيد بنود النفقات التشغيلية، لاسيما البنود المتعلقة بالمحروقات والكهرباء والماء والسفر، وتنفيذ إنشاء المباني الحكومية باستخدام آلية التمويل التأجيري المنتهية بالتمليك وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص وصندوق استثمار الضمان الاجتماعي.

وتم تبني عدد من المبادرات في **السعودية** لرفع كفاءة الإنفاق الحكومي بما يحقق هدف التوازن المالي. تمثلت هذه المبادرات في تأسيس مركز تحقيق كفاءة الإنفاق (مكتب ترشيد الإنفاق التشغيلي والرأسمالي)، كجهة حكومية تشرف وتساند الجهات الأخرى في تطوير مبادراتها لرفع كفاءة الإنفاق وإزالة معوقات تنفيذها واقتراح التشريعات والأنظمة اللازمة لضمان استدامة كفاءة الإنفاق. أيضاً تضمنت المبادرات تأسيس وحدة الشراء الاستراتيجي، كجهة حكومية تهدف لتحويل الشراء الحكومي إلى عملية استراتيجية تركز على تعظيم المنافع المالية التنموية مقابل الإنفاق، وتعزيز الشفافية من خلال تطوير القدرات والنظم وعمليات الشراء لقياس ورفع كفاءة الشراء بتطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالمية لكل فئة إنفاق. وتُقدّر الوفورات التراكمية المترتبة عن هذه المبادرات بحوالي 220 مليار ريال بنهاية عام 2023[7]. وقد تم تفعيل الحزمة الأولى من المبادرات خلال عام 2017، حيث تم تحقيق وفورات تصل إلى 56 مليار ريال، من خلال رفع مستوى التنسيق في المبادرات عن طريق دمج بعض المهام وتفادي الازدواجية، ورفع مستوى التنسيق في القطاعات الصحية، وتطوير بعض ممارسات سلاسل الإمداد لرفع كفاءتها في إدارة مخزون الأدوية، وتطوير معايير التعاقد لنظافة المدن. كما تم تنفيذ إصلاحات هيكلية وإدارية شملت ربط المصاريف والنفقات بالمخرجات لتعزيز الكفاءة والترشيد، ووضع آلية لأعداد ومراجعة التقارير الدورية، والاستمرار في تحسين إجراءات إعداد الميزانية والتخطيط المالي بتطبيق أفضل الممارسات العالمية بالتنسيق مع الجهات المعنية، والاستمرار في تطوير رؤية شفافة لنهج إدارة التدفقات النقدية على المدى القصير والمتوسط بالتنسيق مع الجهات الحكومية والأخرى ذات العلاقة.

وبهدف احتواء النفقات الجارية في **عُمان**، تم الاتجاه نحو عدم التوسع في الهياكل التنظيمية في الوزارات الحكومية (المديريات والدوائر)، والعمل على رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة من خلال التوسع في استخدام التعاملات الالكترونية في إنهاء المعاملات وتسهيل وتسريع إجراءات العمل وإجراءات إصدار الموافقات والتصاريح، هذا إلى جانب مراجعة منظومة الدعم الحكومي بهدف ترشيد استخدامه وتوجيهه وحصره على الفئات المستحقة من المواطنين مع مراعاة التدرج في تطبيق هذا الإصلاح.

---

[7] "رؤية السعودية 2030"، (2018) "برنامج تحقيق التوازن المالي"، السعودية. "

وفي **العراق**، وفي إطار ترشيد النفقات الجارية من خلال احتواء فاتورة الأجور، تم العمل على تقليص اعداد موظفي الدولة عن طريق ايقاف التعينات في شركات ومديريات التمويل الذاتي وايقاف التعينات في تشكيلات الوزارات ومديرياتها باستثناء وزارات الصحة، التربية، الدفاع، والداخلية، علاوة على ايقاف التعاقد. كما تم تخفيض النفقات غير الضرورية متضمناً مخصصات السفر، والضيافة.

أما في **الجزائر**، فقد شملت إجراءات ضبط الإنفاق تجميد التوظيف في القطاع العام وعدم زيادة الأجور خلال الفترة (2017-2019)، إضافةً إلى وضع سقف لمستوى الإنفاق العام في مشروع موازنة عام 2017 بما لا يتعدى مبلغ 64.8 مليار دولار.

الإنفـاق الرأسمالي

تراجع الإنفاق الرأسمالي في الدول العربية كمجموعة بنسبة 4.6 في المائة خلال عام 2017. وتباين أداء الدول العربية حيث تراجع بنسب تراوحت بين 43.1 و64.0 في المائة في الكويت ولبنان وجيبوتي وليبيا، خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016. كما انخفض بنسبة 31.1 في السودان وبنسبة 23.5 في المائة في اليمن، بين العامين المذكورين. وتراوحت نسبة الانخفاض بين 3.1 و10.7 في المائة في كلٍ من مصر والعراق وعُمان والجزائر والقُمر وتونس.

بالمقابل، ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 34.2 في المائة في السعودية خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، وبنسب تراوحت بين 1.5 و9.4 في المائة في كلٍ من فلسطين والمغرب والأردن والإمارات وقطر وموريتانيا، بين العامين المنوه عنهما.

بشكلٍ عام، تعكس تطورات الإنفاق الرأسمالي عدة عوامل منها أولويات الصرف الجاري وتوفير الموارد اللازمة للنفقات الجارية الضرورية، والذي جاء في بعض الدول على حساب الإنفاق الرأسمالي مما أدى إلى تقليص مستوياته. كذلك تأثرت المشاريع الحكومية بتقلبات موارد المنح الخارجية في الدول التي تعتمد موازنة النفقات الرأسمالية فيها على الموارد الخارجية. هذا إلى جانب تداعيات الظروف الداخلية على الأوضاع المالية وعلى استمرارية المشاريع والأشغال العامة في عدد من الدول العربية. أيضاً ترتبط وتيرة الصرف على المشاريع الحكومية الجديدة والقائمة بتطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية وتداعياتها على الإيرادات البترولية وحيز السياسة المالية.

ويعمل عدد من الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط على الحفاظ على وتيرة نمو إيجابية للإنفاق الرأسمالي بالاستمرار في تنفيذ وتكملة المشاريع الإنمائية في مختلف القطاعات، مع تمويل النفقات الرأسمالية من خلال الفوائض والأرصدة التي تراكمت إبان فترة ارتفاع أسعار النفط بالإضافة إلى الاقتراض.

ويتجه عددٌ من الدول العربية لرفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي من خلال مراجعة المشاريع الحكومية ونطاقها وأولوياتها، بما يؤدي إلى تعزيز جودة وكفاءة تنفيذ المشاريع من جهة، وبما يتوافق مع الأولويات والاحتياجات التنموية والمتطلبات التمويلية من جهة أخرى.

من جانبٍ آخر، برز اتجاه حديث في الدول العربية من أجل تعزيز شراكة القطاع الخاص مع القطاع الحكومي (PPP) فيما يتعلق بتنفيذ وإدارة بعض المشاريع والمرافق والأعمال، من أجل تخفيف العبء المالي عن الموازنة والإبقاء على مستويات ومعدلات الاستثمار التي تحفز النمو الاقتصادي. ويعمل عدد من الدول العربية على استكمال الأطر القانونية اللازمة متضمناً ذلك إجراءات إصدار قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص، لتفعيل وتمكين مبادرات القطاع الخاص في هذا المجال.

التبويب الوظيفي للإنفاق الجاري

مثّل الإنفاق الجاري حوالي 81.0 في المائة من إجمالي الإنفاق العام خلال عام 2017 مقارنة بحوالي 80.0 في المائة في عام 2016. بلغت نسبة الإنفاق الجاري للدول العربية مجتمعة المخصصة للخدمات الاجتماعية حوالي 33.4

بالمائة في عام 2017، تليها نفقات الخدمات العامة بحوالي 30.2 في المائة، ثم نفقات الأمن والدفاع بحوالي 14.6 في المائة، وأخيراً نفقات الشؤون الاقتصادية بحوالي 11.1 في المائة. شهدت نسب نفقات الخدمات الاجتماعية ونفقات الخدمات العامة وكذلك نفقات الأمن والدفاع إلى إجمالي النفقات الجارية تراجعاً خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، مقابل زيادة لنسبة نفقات الشؤون الاقتصادية، الملحقين (8/6) و(9/6).

بالنسبة للدول العربية فُرادى المتوفر عنها بيانات للتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري، تظهر أنماط مختلفة فيما يتعلق بوجهة صرف النفقات الجارية. فقد سجلت فلسطين ومصر والكويت والأردن نسب مرتفعة لنفقات الخدمات الاجتماعية خلال عام 2017، حيث بلغت هذه النسب 52.6 في المائة و46.4 في المائة و44.9 في المائة و42.5 في المائة في هذه الدول على التوالي. أيضاً بلغت نفقات الخدمات العامة حوالي 44.4 في المائة من إجمالي النفقات الجارية في الإمارات، و39.4 في المائة في مصر، و33.3 في المائة في العراق. بينما تجاوزت نفقات الأمن والدفاع نسبة 20 في المائة في كلٍ من الأردن وتونس والعراق وفلسطين وموريتانيا، خلال العام 2017.

الوضع الكلي للموازنات العامة

شهد عام 2017 تحسناً في الوضع الكلي للموازنات العامة مقارنة بعام 2016، على ضوء ارتفاع أسعار النفط العالمية خلال العام المذكور وجهود الإصلاح الضريبي والمالي وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية التي قام بها عدد من هذه الدول. فقد تراجع عجز الموازنة العامة المُجمّعة للدول العربية بحوالي 96.2 مليار دولار ليصل إلى حوالي 151.4 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بعجز بلغ حوالي 247.6 مليار دولار في عام 2017. كذلك تراجعت نسبة عجز الموازنة المُجمّعة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتسجل 6.1 في المائة في عام 2017 لمجموعة الدول العربية، مقابل عجز بلغت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي 10.4 في المائة في عام 2016، الجدول رقم (4) والملحق (10/6).

جدول (4)
عجز/ فائض الموازنة العامة في الدول العربية
(2013 –2017)

(مليون دولار امريكي)

	2013	2014	2015	2016	2017*
الدول العربية	28,139	-74,457	-276,964	-247,571	-151,444
% من الناتج المحلي الاجمالي	**1.0**	**-2.7**	**-11.3**	**-10.4**	**-6.1**
الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط	85,424	-33,090	-226,802	-203,237	-121,260
% من الناتج المحلي الاجمالي	**3.8**	**-1.5**	**-12.0**	**-10.9**	**-6.0**
الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة	-57,285	-41,367	-50,161	-44,333	-30,184
% من الناتج المحلي الاجمالي	**-10.8**	**-7.5**	**-9.0**	**-8.7**	**-6.8**

(*) بيانات فعلية أولية.
المصدر: الملحقان (10/6) و(2/2).

بالنسبة للمجموعات الفرعية، استمرت الموازنة العامة في الدول العربية النفطية في تسجيل عجز خلال العام 2017، إلا أن مستوى العجز ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي تراجعتا مقارنة بعام 2016. فقد بلغ عجز الموازنة المُجمّع للدول العربية النفطية حوالي 121.3 مليار دولار في عام 2017 ما نسبته حوالي 6.0 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول مجتمعةً، مقارنة بعجز بلغ حوالي 203.2 مليار دولار في عام 2016، ما نسبته حوالي 10.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تراجع عجز الموازنة العامة في كل الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط خلال عام 2017، حيث انخفض العجز في ليبيا بحوالي 34.4 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى نسبة 28.3 في المائة من الناتج في عام 2017، كما تراجع في العراق بحوالي 10.7 نقطة مئوية من الناتج بما أدى إلى تحول العجز إلى فائض بلغ 0.8 في المائة من الناتج. وفي عُمان والبحرين والجزائر وقطر، تراجع العجز بنقاط مئوية تراوحت بين 6 و11 من الناتج ليصل إلى نسب بلغت 10.8 في المائة، و10.1 في المائة، و5.5 في المائة، و1.7 في المائة، في هذه الدول على التوالي. بينما تراجع عجز الموازنة في الكويت والسعودية والإمارات، بنقاط مئوية تراوحت بين 1 و4 نقطة من الناتج لتسجل

هذه الدول نسب عجز إلى الناتج بلغت 11.9 في المائة، و9 في المائة، و1.8 في المائة، على التوالي، الشكل (4) والملحق (10/6).

الشكل (4): نسبة الفائض/ العجز الكلي في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2016–2017)

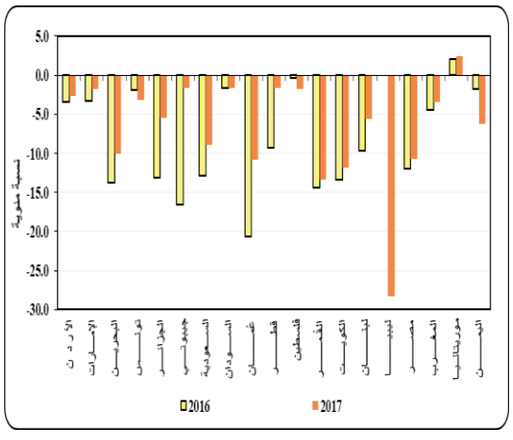

المصدر: الملحق (10/6).

بالنسبة للدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، فقد تراجع عجز الموازنة العامة لهذه المجموعة من حوالي 44.3 مليار دولار في عام 2016 ما نسبته 8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إلى حوالي 30.2 مليار دولار في عام 2017 ما نسبته 6.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

تراجع عجز الموازنة العامة بحوالي 15 نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي ليصل إلى نسبة بلغت حوالي 1.7 في المائة من الناتج، كما انخفض في لبنان بحوالي 4 نقاط مئوية من الناتج ليصل إلى نسبة 5.6 في المائة من الناتج، خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016. كذلك تراجع عجز الموازنة في القُمر ومصر والمغرب والأردن بحوالي نقطة مئوية من الناتج ليسجل نسب 13.4 في المائة، و10.7 في المائة، و3.4 في المائة، و2.7 في المائة، في هذه الدول على التوالي.

بالمقابل، ارتفع عجز الموازنة في اليمن بحوالي 4.5 نقطة مئوية من الناتج ليصل إلى نسبة 6.3 في المائة من الناتج خلال عام 2017، كما ارتفع في تونس بحوالي 1.5 نقطة مئوية ليسجل نسبة 3.2 في المائة من الناتج، وبحوالي 1.4 نقطة مئوية في فلسطين ليصل إلى نسبة 1.8 في المائة من الناتج، بينما ارتفع في السودان بأقل من نقطة مئوية ليصل العجز إلى حوالي 1.7 في المائة من الناتج، خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016.

سجلت الموازنة العامة في موريتانيا فائضاً في حدود 2.4 في المائة من الناتج في عام 2017، مقارنة بفائض بلغت نسبته 2.0 في المائة من الناتج في عام 2016.

فيما يتعلق **بتمويل عجز الموازنة العامة**، تعتمد الدول العربية على مصادر متباينة لتمويل العجز المالي، حيث يتجه بعضها نحو مصادر التمويل المحلية من خلال أدوات الدين في شكل سندات وصكوك وأذونات خزينة، وبدرجة أقل من خلال القروض والسلف المقدمة من البنوك المركزية، بينما يعتمد عدد آخر من هذه الدول بصورة كبيرة على مصادر التمويل الخارجي.

يؤثر نمط تمويل عجز الموازنة على الاقتصاد وتتباين تداعياته على وتيرة النمو الاقتصادي والتشغيل والاستقرار الاقتصادي والمالي. فعلى الرغم من أن التمويل من خلال أدوات الدين المحلي يُقلّص من حالات اللجوء إلى التمويل التضخمي من خلال طبع نقود من قبل البنوك المركزية لتمويل العجز المالي، وبالتالي يساهم في تخفيض التضخم ويدعم الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هذا النوع من التمويل قد يؤدي إلى مزاحمة مالية للقطاع الخاص نتيجة توجيه البنوك لنسبة كبيرة من مواردها للاستثمار في الأوراق المالية الحكومية بدلاً من زيادة الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، الأمر الذي قد يحدّ من قدرة هذا القطاع في إنشاء وتوسيع أعماله ونشاطاته، وبالتالي يضعف من مساهمته في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

في المقابل، يؤدي اللجوء إلى التمويل الخارجي إلى زيادة المديونية الخارجية، ويتضمن متطلبات لتلبية التزامات خدمة وأصل الدين، مما يخلق ضغوطات على أرصدة النقد الأجنبي وسعر الصرف.

وتوازن كل دولة بين أولويات السياسة الاقتصادية والمالية لديها وفرص التمويل المتوفرة لتحقيق الموازنة المطلوبة بين مصادر تمويل عجز الموازنة المختلفة. وبشكلٍ عام تواجه الدول العربية حاجة لتعزيز الوضع المالي بتخفيض عجز الموازنة العامة ومستوى الدين العام ووضعه في مستويات قابلة للاستدامة، من خلال تطبيق وسائل فعّالة لزيادة حصيلة الإيرادات المالية وتنويعها وضبط النفقات الحكومية وتوجيهها لتعزيز النفقات الاستثمارية والاجتماعية، من أجل دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام وتخفيض معدلات الفقر.

وقد أتجه عدد من الدول العربية المُصدرة الرئيسية للنفط إلى أسواق الدين المحلية والخارجية لتمويل عجز الموازنة العامة بعد أن كانت موازناتها تسجل فوائض قبل تراجع أسعار النفط في عام 2014 وما ترتب عنه من انخفاض في الإيرادات البترولية. كذلك تعتمد هذه الدول بدرجات متباينة على تمويل العجز من خلال السحب من الأرصدة والاحتياطيات المالية المتوفرة لديها، أخذاً في الاعتبار الموازنة بين كلفة الاقتراض والالتزامات المتضمنة فيه وكلفة تراجع الاحتياطيات والأرصدة، التي تمثل حقوق الأجيال المستقبلية.

فقد استمرت السعودية في تمويل عجز الموازنة العامة خلال عام 2017 من خلال إصدارات الدين والسحب من ودائع الحكومة والاحتياطي العام للدولة، حيث تم إصدار صكوك وسندات في الأسواق المحلية والخارجية بقيمة إجمالية تعادل حوالي 37 مليار دولار، كما تم سحب حوالي 28 مليار دولار من أرصدة الحكومة والاحتياطي العام للدولة لتمويل العجز.

وأصدرت الكويت في عام 2017 أول سندات حكومية مقومة بالدولار واليورو، بقيمة إجمالية بلغت حوالي 8 مليارات دولار. كما بلغت الاصدارات السيادية في سوق السندات الدولية للإمارات وعُمان والبحرين، حوالي 10 مليار دولار، و7 مليارات دولار، و3 مليارات دولار على التوالي.

وعلى ضوء التوجه بتمويل عجز الموازنة من خلال أدوات الدين المحلية والخارجية، يعمل عدد من الدول العربية النفطية على رفع كفاءة أدوات التمويل، متضمناً ذلك انشاء مكاتب إدارة الدين العام بهدف تأمين احتياجات الموازنة من التمويل بأفضل التكاليف الممكنة في المدى القصير والمتوسط والطويل، وبما يُقلل من مخاطر التمويل ويضمن توافقه مع أهداف السياسة المالية، من خلال النفاذ إلى أسواق مختلفة وتنويع قاعدة المستثمرين، وتنويع الأدوات التمويلية ومصادر التمويل متضمناً ذلك أدوات التمويل الإسلامية كالصكوك. في هذا السياق، تسعى هذه الدول، وكذلك الدول العربية الأخرى، إلى تطوير أسواق أدوات الدين بشقيها الأولي والثانوي، بهدف تعميق الأسواق المالية وتعزيز كفاءتها ودرجة السيولة فيها.

تطورات الدين العام

ارتفع إجمالي رصيد الدين العام (الداخلي والخارجي) بقيمته المطلقة في الدول العربية المقترضة المتوفرة عنها بيانات بنحو 6.1 في المائة ليصل إلى حوالي 658.5 مليار دولار بنهاية عام 2017، مقارنة بحوالي 620.4 مليار دولار بنهاية عام 2016، لترتفع بذلك نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 99.8 في عام 2016 إلى نحو 116.5 في عام 2017. بالنسبة للرصيد القائم للدين العام الداخلي، فقد ارتفع بنسبة 3.9 في المائة ليصل إلى حوالي 417.8 مليار دولار في عام 2017، بينما ارتفع رصيد الدين العام الخارجي بنسبة بلغت حوالي 10.16 في المائة ليصل إلى حوالي 240.6 مليار دولار في نفس العام، الجدول (5) والملحق (11/6).

الجدول (5)
المديونية العامة في عدد من الدول العربية
(2017–2016)

(مليون دولار أمريكي)

	الدين العام الداخلي		الدين العام الخارجي		الدين العام الاجمالي		الدين العام الاجمالي الى الناتج المحلي الاجمالي (%)	
	2016	*2017	2016	*2017	2016	*2017	2016	*2017
الأردن	22,277	21,724	14,506	14,806	36,782	36,530	95.0	91.0
تونس	9,370	8,061	29,204	28,048	38,574	36,109	90.7	90.4
السودان	10,956	13,236	45,396	47,331	56,352	60,567	50.2	49.1
لبنان	46,785	49,385	27,810	30,077	74,595	79,462	146.4	150.7
مصر	259,366	268,963	67,323	82,885	326,689	351,847	121.4	180.7
المغرب	52,465	55,652	31,852	34,299	84,317	89,951	81.6	82.0
موريتانيا	776	789	2,300	3,198	3,076	3,987	66.5	89.5
المجموع	**401,996**	**417,810**	**218,390**	**240,643**	**620,386**	**658,453**	**99.8**	**116.5**

(*) بيانات فعلية اولية.
المصدر: الملحقان (11/6) و(6/9).

على صعيد الدول العربية المقترضة فرادى، فقد تباينت أوضاع المديونية العامة في عام 2017، فبينما سجلت خمس دول ارتفاعاً في حجم مديونيتها العامة بلغ 38.4 مليار دولار، سجلت دولتان انخفاضا بلغ نحو 2.7 مليار دولار.

بالنسبة للدول التي ارتفع إجمالي مديونيتها العامة بنهاية عام 2017 فقد سجلت موريتانيا أعلى نسبة ارتفاع بلغت نحو 29.6 في المائة ليصل رصيد الدين العام لديها إلى حوالي 4 مليار دولار ذلك بسبب ارتفاع رصيد الدين الخارجي، وبلغ نمو الدين العام في المغرب حوالي 6.7 في المائة بنهاية العام 2017 ليبلغ حوالي 90 مليار دولار.

كما ارتفع رصيد الدين العام في كل من مصر، والسودان، ولبنان في عام 2017 بنسب بلغت حوالي 7.7، 7.5، 6.5 في المائة ليصل إلى نحو 351.8، و60.6، و79.5 مليار دولار على الترتيب. بالمقابل انخفض إجمالي رصيد الدين العام خلال نفس الفترة في كل من تونس والأردن بنسب بلغت 6.4، 0.7 في المائة ليصل إلى نحو 36.1، و36.5 مليار دولار للدول المذكورة على الترتيب.

ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المقترضة المتوفرة عنها بيانات وهي الأردن، وتونس، والسودان، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا كمجموعة بحوالي 16.2 نقطة مئوية في عام 2017 لتصل إلى نحو 115.8 في المائة مقارنة بنحو 99.6 في المائة في عام 2016.

بالنسبة للدول العربية المقترضة فرادى، فقد ارتفع اجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 في كل من مصر بحوالي 59.3 نقطة مئوية ليصل إلى نحو 180.7 في المائة، وفي موريتانيا بحوالي 23 نقطة مئوية ليسجل 89.5 في المائة، وفي لبنان بحوالي 4.3 نقطة مئوية ليبلغ 150.7 في المائة.

في المقابل، تراجع اجمالي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4، و2، و1.1، و0.3 نقاط مئوية في كل من الأردن، والسودان، وتونس ليصل إلى نحو 91 في المائة، و49.1

في المائة، و90.4 في المائة للدول المذكور على الترتيب، الجدول (5)، والشكل (5).

الشكل (5) نسبة اجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2016 –2017*)

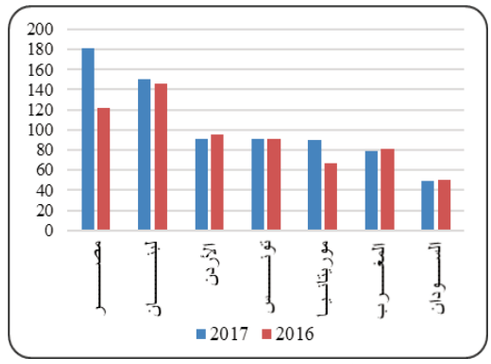

(*) بيانات فعلية أولية.
المصدر: الملحقان (6/11) و(9/6).

هناك تباين في هيكل المديونية العامة بين الدول المقترضة، فبينما تمثل المديونية الداخلية نسبة مرتفعة في إجمالي الدين العام بالنسبة لأربع دول من بين الدول المتوفرة عنها بيانات، تُشكل المديونية الخارجية نسبة مرتفعة بالنسبة لثلاث دول. بالنسبة للدول التي ترتفع مديونيتها الداخلية كنسبة من إجمالي الدين العام فقد سجلت كل من مصر، والمغرب، ولبنان، والأردن نسب تصل إلى 76 في المائة، و61.9 في المائة، و62 في المائة، 59 في المائة على الترتيب في عام 2017. أما بالنسبة للدول التي ترتفع مديونيتها الخارجية كنسبة من إجمالي الدين العام فقد سجلت موريتانيا نسبة وصلت إلى حوالي 80 في المائة، بينما سجل كل من السودان، والمغرب نسبة تصل في كل منهما إلى حوالي 78 في المائة و38 في المائة على التوالي.